

## أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020

The impact of foreign trade policies on the balance of payments, a case study of Algeria during the period 1995 – 2020

ابنية صبرينة

مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

جامعة تيارت – الجزائر

[sabrina.benia@univ-tiaret.dz](mailto:sabrina.benia@univ-tiaret.dz)

تاريخ النشر: 2022/09/30

ماحي زكرياء\*

مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

جامعة تيارت – الجزائر

[zakaria.mahi@univ-tiaret.dz](mailto:zakaria.mahi@univ-tiaret.dz)

تاريخ القبول: 2022/08/20

تاريخ الإستلام: 2022/06/11

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسات التي طبقتها الجزائر في مجال التجارة الخارجية باعتبارها من أهم القطاعات في الاقتصاد الجزائري على ميزان المدفوعات باعتباره المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 – 2020 .

تطرقنا في الدراسة إلى المفاهيم العلمية حول سياسات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، كما تبعت عرض وتحليل بعض الإحصائيات الخاصة بالميزان التجاري وميزان المدفوعات وعرض أهم التدابير والإجراءات التي طبقتها الجزائر؛ قصد تنظيم مجال التجارة الخارجية، حيث لوحظ تأثير هذه السياسات على ميزان المدفوعات الجزائري كنتيجة حتمية لتأثيرها المباشر على الميزان التجاري، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى ضرورة إرفاق هذه التدابير والإجراءات المتخذة بأخرى تهدف إلى تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات، ودعم الانتاج الوطني والمؤسسات الوطنية كآلية لرفع حجم الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، السياسة التجارية، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري.  
تصنيف JEL: B17، F13.

### Abstract:

This study aims to know the impact of the commercial policies applied by Algeria in the field of foreign trade, as it is one of the most important sectors in the Algerian economy, on the balance of payments, as it is the mirror reflecting the state of the Algerian economy during the period 1990-2020. We have tried to address the general concepts about foreign trade policies and the balance of payments, presenting and analyzing some statistics related to the trade balance and the balance of payments, and presenting the most important measures and procedures applied by Algeria in order to regulate the field of foreign trade. Trade balance. In the end, we came to the necessity of attaching these measures and measures taken with others aimed at ridding the national economy of dependence on the hydrocarbon sector and supporting national production and national institutions as a mechanism to raise the volume of exports outside of hydrocarbons.

**Keywords:** foreign trade; trade policy; balance of payments; trade balance.

**Jel Classification Codes:** B27; F13.

\* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني وقد سعت الجزائر إلى تطوير هذا القطاع، فانتهجت سياسات هدفت إلى تحرير التجارة الخارجية تلتها وتقييدها تلتها أخرى، وكان ذلك نتيجة لظروف وأزمات مر بها الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي.

إن الهدف من تبني أي سياسة للتأثير على التجارة الخارجية؛ هو ما جعلها مفيدة للاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الهامة، من بينها ميزان المدفوعات؛ ولأجل تحقيق ذلك قامت الجزائر بعد الاستقلال بعدة تدابير هدفت إلى التحكم، ومراقبة للتجارة الخارجية بهدف ضبط العمليات الخاصة بالعملة الصعبة، وتشجيع المنتجات المحلية، ثم تغيرت السياسات [الحمائية] إلى سياسات [تحريرية]؛ هدفت إلى الانفتاح على العالم الخارجي والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية العالمية، تماشياً مع متطلبات المؤسسات المالية العالمية، غير أن ذلك لم ينجح، بل انعكس على الميزان التجاري، ورصيد ميزان المدفوعات، فلجأت الجزائر من جديد إلى سياسات [حمائية] حاولت بها تخفيف العجز المسجل في رصيد ميزان المدفوعات خصوصاً مع تراجع إيرادات قطاع المحروقات، مما يطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير سياسات التجارة الخارجية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020 على ميزان

المدفوعات؟.

من خلال هذه الإشكالية، تطرح التساؤلات التالية:

- ❖ ما هي السياسات التجارية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020؟.
- ❖ ما هو أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات؟.
- ❖ هل نجحت سياسات التجارة الخارجية في تحقيق الهدف المنشود خلال الفترة 1990 – 2020؟.
- ❖ وللإجابة عن إشكاليات الدراسة لا بد من صياغة الفرضيات التالية:
- ❖ يفترض أن هناك أثر لسياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات؛
- ❖ يفترض أن سياسات التجارة الخارجية التي انتهجتها الجزائر نجحت في تحقيق الهدف المنشود خلال الفترة 1990 – 2020.

1.1. أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع؛ كون موضوع سياسات التجارة الخارجية يشهد مؤخرًا جدلاً واسعاً في آراء بعض الاقتصاديين، فهناك من يرى أن سياسات التجارة الخارجية تؤثر على المؤشرات الاقتصادية؛ كميزان المدفوعات، وهناك من يرى أن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر تتأثر فقط بقطاع المحروقات.

2.1. هدف الدراسة: تستهدف هذه الدراسة الأثر الفعلي لسياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990 - 2020.

3.1. منهج الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكاليات المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة انتهج في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

4.1. محاور الدراسة: من أجل تحقيق الغرض من البحث قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: يتطرق إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية وسياسات التجارة الخارجية.

المحور الثاني: يتطرق إلى الإطار النظري لميزان المدفوعات.

أما المحور الثالث: فتطرق إلى سياسات التجارة الخارجية في الجزائر وأثرها على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990 – 2020 .

كما تختتم الدراسة ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

## 2. الإطار النظري لسياسات التجارة الدولية

### 2.1. تعريف التجارة الدولية:

تعددت تعريفات للتجارة الدولية؛ من بينها:

❖ هي أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات وواردات (حسام وآخرون، 2002، صفحة 13).

❖ هي فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي (موسى سعيد وآخرون، 2001، صفحة 14):

• تبادل السلع المادية:

• تبادل الخدمات:

• تبادل النقود (رؤوس الأموال):

• تبادل عنصر العمل.

❖ هي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة (رشاد، عليان، حسام، ومصطفى، 2000، صفحة 12).

مما سبق يمكن تعريف التجارة الدولية على أنها مختلف عمليات التبادل التجاري بين أفراد أو حكومات أو منظمات يقطنون في وحدات سياسية مختلفة، حيث يكون مضمون التبادل انتقال السلع أو البضائع أو انتقال رؤوس الأموال، ويسمى هذا للتبادل إما تصديرا واستيرادا.

### 2.2. تعريف سياسات التجارة الخارجية:

تعددت تعريفات السياسات التجارية يمكن أن يذكر منها ما يلي:

❖ تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية؛ بغرض تحقيق بعض الأهداف (كاظم عبادي، 2015، صفحة 61).

❖ هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة (ليليا ودلال، 2019، صفحة 109).

من خلال ما سبق يمكن تعريف السياسات التجارية على أنها مجموعة من القوانين والتدابير والإجراءات التي تحدثها الحكومات بغرض التأثير المباشر وغير المباشر على التجارة الخارجية من خلال:

• التأثير على حجم التجارة الخارجية؛

• التأثير على اتجاه التجارة الخارجية.

### 3.2. أنواع السياسات التجارية:

انقسم المفكرون الاقتصاديون إلى مجموعتين؛ مجموعة تنادي بتحرير التجارة الخارجية، ومجموعة تدعو إلى حماية التجارة الخارجية، وضرورة التأثير على المبادلات التجارية واتجاهها، فيظهر جليا وجود نوعين من السياسات التجارية.

#### ❖ سياسة حرية التجارة الخارجية:

ظهرت هذه السياسة في عصر [المدرسة الفيزيوجرافية]؛ والتي تبني أفكارها كل من "آدم سميث" و"ريكاردو" وغيرهم؛ حيث كانوا ينادون بالحرية الاقتصادية عموما، ويرون أن الحكومة عليها أن تتعد ولا تتدخل في الحياة الاقتصادية علمة، والتبادل التجاري الدولي خاصة، حيث يتبنى هؤلاء مجموعة من الحجج منها:

- تسمح حرية التجارة لكل دولة في التخصص في إنتاج السلع التي تحقق فيها ميزة نسبية تنافسية؛
- وفورات الإنتاج: حيث يتم إنتاج كميات كبيرة من السلع توجه إلى السوق الخارجية؛
- ارتفاع درجة المنافسة بسبب الحرية ينعكس على جودة المنتجات ويجعل أسعارها تنخفض؛
- القضاء على الصناعات الفاشلة: إذ أنها لا تتمكن من التنافس مع السلع المستوردة من الخارج وبالتالي تخصص كل الإمكانيات الانتاجية ووحدات العمل الممكنة لإنتاج السلع ذات ميزة تنافسية والتي تخصصت الدولة في إنتاجها؛
- انتعاش حجم المبادلات الدولية نتيجة لحرية التجارة الخارجية؛
- إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تعظيم الصادرات من السلع ذات الميزة التنافسية، باتباع استراتيجية الإنتاج للتصدير، كما يدعم ذلك معدلات البطالة والنمو الاقتصادي.

#### ❖ سياسة حماية للتجارة الدولية:

ظهرت هذه السياسات مع ظهور الفكر التجاري؛ وذلك من خلال تدخل الدولة في توجيه للتجارة الدولية، بما تتخذه من إجراءات وتدابير، يمكن تعريف هذه السياسات على أنها الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العلمة للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها، أو على الطريقة التي تسيّر بها المبادلات التجارية الدولية (أحمد، 1999، صفحة 137).

حيث إن المنادين بحماية التجارة الخارجية يتبنون مجموعة من الحجج منها:

- حماية الصناعات الناشئة داخل البلد؛
- الحفاظ على مناصب العمل من خلال منح الصناعات الصغيرة مجالا للتطور؛
- تقليل الواردات وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات؛
- حماية الأسواق الوطنية؛
- زيادة الإيرادات العامة للدولة؛
- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة؛
- خلق مزايا نسبية جديدة تختلف عن المزايا النسبية القديمة قد تكون في إنتاج منتج معين؛ يحقق أرباحا مرتفعة وذلك باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة المبتكرة.

## 4.2. أدوات السياسة التجارية الدولية:

هي مختلف الأدوات والآليات التي تستخدمها الدولة لتوجيه وتيسير التجارة الخارجية؛ وهي أنواع نذكر منها أدوات سعرية، أدوات كمية وأدوات تنظيمية:

## ❖ الأدوات الكمية:

● الحظر: تقوم الدولة بمنع التعامل التجاري مع الخارج؛ فيكون الحظر على الواردات أو على الصادرات، أو على كليهما وله نوعان:

- الحظر الكلي: حيث يتم منع التعامل التجاري مع الخارج بصفة كلية؛ أي اعتماد الدولة على سياسة الإكتفاء الذاتي، بمعنى تعيش الدولة منعزلة تجاريا عن العالم الخارجي؛

- الحظر الجزئي: حيث تقوم الدولة بمنع التعامل التجاري مع دولة معينة أو جهة معينة أو منع بعض السلع من الدخول أو الخروج عبر الحدود الوطنية؛

● نظام الحصص: حيث يتخذ صورا متعددة منها:

- وضع حد أقصى لكمية السلع المستوردة؛

- وضع حد أقصى للميزانية المخصصة لاستيراد سلع معينة؛

- وضع حد أقصى لكميات السلع المستوردة من دول معينة؛

تجدرا الإشارة أن هناك نظما في الحصاص يطبق على الصادرات، وهذا نادر الحدوث.

● تراخيص الاستيراد: تعتمد هذه الآلية على فرض تراخيص عند استيراد سلع معينة، حيث لا يمكن استيراد هذه السلع إلا بعد الحصول على هذه التراخيص من طرف الجهات المختصة، قد تعتمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص عن طريق المزاد أو دفاتر الشروط، من أجل تحقيق عائدات مالية.

❖ الأدوات السعرية: يظهر تأثير هذه الأدوات في أثمان الواردات وتكون عبر مجموعة من الوسائل والأدوات والآليات منها:

● الرسوم الجمركية: هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا أو خروجاً؛ حيث يسمى هذا النظام ب[التعريف الجمركية] ولها عدة أقسام نذكر منها:

- الرسوم النوعية: تحدد على أساس الوحدة من السلع عن طريق العدد أو الوزن وهو رسم ذو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة الواحدة من السلع المستوردة.

- الرسوم القيمية: تحدد كنسبة مئوية من قيمة الوحدة الواحدة من السلع المستوردة.

- الرسوم المركبة: حيث تكون مزيجا من الإثنين فيكون رسم على السلعة كوحدة ورسم على أساس ثمن السلعة ولها نوعان:

للتعريف المانعة: حيث تؤدي إلى مساواة سعر السلعة المستوردة مع السلعة المنتجة محليا أو جعل سعر

السلع المستوردة أكبر من سعر المحلية يراد منها منع استيراد السلعة وتعويضها بالمنتجة محليا؛

للتعريف غير المانعة: حيث تؤدي إلى تقليل الاستيراد ولا تمنعه كليا؛

● الإعانات: هي المساعدات والمنح التي تقدم للمصدرين والهدف منها هو تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة وقد تكون في شكل مباشر أو غير مباشر.

- الإغراق: يعتبر الإغراق محاولة بيع السلعة بأقل من تكلفتها في الأسواق الأجنبية أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن سعرها المحلي (محمود عزت، مصطفى يوسف، علي فلاح، وعلاء مسلم، 2017، صفحة 176) وله أنواع مختلفة منها:

- الإغراق الدولي المستمر: ويسمى أيضا بالتميز السعري على المستوى الدولي حيث يستمر خفض السعر مدة طويلة ؛

- الإغراق المؤقت: هو إجراء يتبعه المنتج مؤقتا كاستراتيجية لاكتساح السوق المستهدف أو لتصريف منتجات معينة في وقت وجيز.

#### ❖ الأدوات التنظيمية: لها صور متعددة نذكر منها:

- المعاهدات التجارية: هي اتفاق بين الدولية وعقده عن طريق الأجهزة الدبلوماسية يتم بموجب هذه المعاهدات تنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول.
- الاتفاقات التجارية: هي اتفاقيات تشمل الأمور التنظيمية بغرض تنظيم المبادلات التجارية الدولية حيث يمكن أن تشمل قوائم السلع وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة.....
- اتفاقيات الدفع: تكون عادة ملحقه بالاتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها حيث يتم الإتفاق على طريقة ووسيلة لتسوية الحقوق الناتجة عن التبادل التجاري (كاظم عبادي، 2015، صفحة 66)

#### ❖ الاجراءات الادارية:

هي إجراءات تتعلق بممارسة التجارة الدولية فيمكن من خلالها مراقبة نوعية وكمية التجارة الخارجية، حيث يمكن إصدار شروط تتعلق بمواصفات المنتجات حفاظا على السلامة والأمن، ولتحقيق أهداف أخرى، كما يمكن تطبيقها على الصادرات أيضا للحفاظ على سمعة ومكانة المنتج المحلي المصدر الى الخارج.

#### ❖ الرقابة على الصرف:

حيث يتم وضع قيود تنظم التعامل في مجال النقد الأجنبي فلا يمكن لأي شخص الحصول على النقد الأجنبي والتعامل به إلا في حدود هذه التنظيمات (محمود عزت، مصطفى يوسف، علي فلاح، وعلاء مسلم، 2017، صفحة 174)، يمكن اللجوء لهذه الطريقة في حالة عجز ميزان المدفوعات، وتتم عملية إمداد التجارة الخارجية بالنقد الأجنبي في حدود ضيقة لضمان ترشيد استخدامه وهذا يكون تدخل في التجارة الدولية بطريقه غير مباشرة.

#### 3. الإطار النظري لميزان المدفوعات

##### 1.3. تعريف ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات على أنه:

❖ بيان حسابي لدولة ما حيث تسجل في هذا البيان: مجموعة من العمليات والمعاملات الحسابية ذات البعد المالي والاقتصادي في مدة زمنية تكون سنة (نجاة، 2022، صفحة 748).

❖ السجل الكامل: الذي يتضمن كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في البلد وغير المقيمين بها خلال فترة زمنية معينة (محمود عزت، مصطفى يوسف، علي فلاح، وعلاء مسلم، 2017، صفحة 195).

❖ السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين، ومؤسسات محلية لبلد ما، مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية عادة تكون سنة واحدة (عرفات تقي، 2002، صفحة 115).

❖ عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية، التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية، غالبا ما تكون سنة واحدة (طارق، 1998، صفحة 182).

مما سبق يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي تدون فيه كل القيم المالية للمعاملات الاقتصادية التي تتم بين متعاملين اقتصاديين يقيمون داخل البلد، وآخرين يقيمون خارج البلد في مدة زمنية عادة تكون سنة واحدة، يعتبر ميزان المدفوعات مرآة عاكسة لوضعية الاقتصاد الوطني فهو مؤشر يدل على وضعيته.

### 2.3. أقسام ميزان المدفوعات:

❖ الحساب الجاري: يشمل هذا الحساب جميع المبادلات من السلع والخدمات ويتكون من عنصرين هما:

- الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع، أي الصادرات والواردات، ويحسب رصيده بالفرق بين الصادرات والواردات؛
- ميزان الخدمات: تقيد فيه جميع القيم النقدية للخدمات المقدمة من طرف المقيمين داخل الدولة المقيمين خارجها والمقدمة من طرف المقيمين خارج الدولة للمقيمين داخلها.
- حساب التحويلات من طرف واحد: تقيد في هذا الحساب التحويلات النقدية والعينية التي تمنح من طرف الدول دون مقابل ويمكن أن يقدمها البلد لدول أخرى، ويقيد أيضا في هذا الحساب التحويلات التي يقوم بها العاملون خارج الحدود الوطنية.

- حساب رأس المال: حيث تقيد في هذا الحساب حركة رؤوس الأموال دخولا إلى البلد أو خروجها منه وهي نوعان:
  - رؤوس الأموال طويلة الأجل: وهي التي تتجاوز مدتها سنة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة والأوراق المالية؛

- حساب انتقال الذهب النقدي: يمكن انتقال الذهب من وإلى البلاد كسلعه فيتم التعامل معه محاسبيا على أساس صادرات وواردات كما يمكن انتقاله كأداة لتسوية الديون الدولية فيقيد في بند خاص في ميزان المدفوعات؛

- حساب السهو والخطأ: يستعمل هذا الحساب من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لأن تسجيل العمليات يتبع طريقة القيد المزدوج ويستخدم هذا الحساب أيضا في حالات منها (كاظم عبادي، 2015، صفحة 106):

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف وتغير أسعار صرف العملات؛
- قد يتم من خلال هذا الحساب تمويل المشتريات السرية العسكرية والتي لا ترغب الدول في الإفصاح عنها.

### 3.3. اختلال ميزان المدفوعات

وفقا لآلية القيد المزدوج المتبعة عند تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات، فإن ميزان المدفوعات يكون متوازنا محاسبيا، إن الخلل يكون في أقسام معينة؛ من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري؛ باعتباره أكبر الحسابات التي يؤدي عجزه إلى أضرار في الاقتصاد الوطني، مما يؤثر على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف وللعجز عدة أسباب أهمها (سبير، 2020، صفحة 138):

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: وذلك نظرا للعلاقة الوثيقة بين سعر صرف العملة وميزان المدفوعات إذ يجب أن يعبر سعر صرف العملة المحلية عن قيمتها الحقيقية؛ لأن ذلك ينعكس على الطلب على العملة المح

• أسباب دورية: حيث يكون الاختلال مرتبطاً بالوضع الاقتصادي العام التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات [الإنكماش] ينخفض الانتاج والدخول والأثمان، فتتكشف عمليات الاستيراد مما يؤدي إلى تحقيق فائض. أما في فترات [التضخم] يزيد الانتاج والاستهلاك وترتفع الأثمان والأجور: فتزيد واردات البلد من السلع، نتيجة للطلب فيحدث الاختلال.

• أسباب هيكلية: إن ارتباط الاقتصاد بسلعة أو سلعتين أساسيتين إما تصديراً أو استيراداً يؤثر بشكل بالغ على التوازن الاقتصادي لـ [ميزان المدفوعات] حيث يتأثر الطلب على هذه السلعة الاستراتيجية بعوامل مختلفه إما ارتفاعاً أو انخفاضاً، فيؤثر ذلك على توازن [ميزان المدفوعات] وهنا تجدر الإشارة إلى أن هيكل التجارة الخارجية يلعب دوراً هاماً في مدى استقرار وتوازن [ميزان المدفوعات] لأي بلد.

• الظروف الطارئة: هي أسباب لا يمكن التنبؤ بها، وقد تؤدي إلى اختلال [ميزان المدفوعات] كالكوارث الطبيعية والحروب أو ظهور تكنولوجيا جديدة للتصنيع أقل تكلفة.

#### 4.3. آليات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر تدخل الدولة لعلاج الاختلال في [ميزان المدفوعات] سواء بالفائض أو العجز ضرورة حتمية حيث يتم ذلك من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات نذكر منها:

• التصحيح عن طريق سعر الصرف: حيث يتم رفع أو خفض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ويتم اللجوء إلى عرض العملة المحلية في أسواق الصرف مما يؤثر على سعرها بالانخفاض؛ وبالتالي تنخفض أثمان السلع والخدمات الموجهة للتصدير ما يمنحها ميزة تنافسية إضافية فيحفز الطلب عليها فتزداد بذلك الصادرات وتنقلص الواردات نتيجة ارتفاع السلع والخدمات الأجنبية والعكس يتم القيام به في حالة الفائض (عرفات تقي، 2002، صفحة 130).

• التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة: يمكن إعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق مجموعه من التدابير منها:

- بيع أسهم وسندات محليه للأجانب بغرض الحصول على العملة الصعبة؛
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة للدولة من أجل تصحيح الخلل؛
- اللجوء إلى القروض الخارجية المختلفة؛
- بيع الأسهم والسندات المملوكة للدولة في الخارج؛
- يمكن إعادة التوازن عن طريق استخدام سياسات التجارة الخارجية وذلك باستخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيراد وتقليص فاتورته مثل نظام الحصص الرسوم الجمركية المنع... إلخ، مع تشجيع الصادرات في حالة كان العجز مرده إلى الميزان التجاري حيث إن الدول المتقدمة تستعين بالسياسة النقدية، أما في الدول النامية فإن السياسة النقدية لا تؤدي، أكلها نتيجة تشوه الوضع العام للاقتصاد، وضعف القاعدة الصناعية، فتلجأ الدول النامية إلى السياسات التجارية أو الإحتياطات، محاولة لتحقيق التوازن في [الميزان التجاري] الذي ينعكس على توازن [ميزان المدفوعات] (سي محمد ورفيقة، 2017، صفحة 26).

## 4. السياسات التجارية الجزائرية وأثرها على ميزان المدفوعات

قصد دراسة و تحليل أثر سياسات التجارة الدولية المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية على ميزان المدفوعات تم تقسيم المجال الزمني إلى أربع فترات كالتالي:

## 1.4. الفترة الأولى منذ الاستقلال إلى 1986:

تميزت هذه الفترة باتخاذ جملة من القرارات قصد مراقبة التجارة الخارجية وتنظيمها فاستعملت الدولة الجزائرية مجموعة من الأدوات منها:

- ❖ نظام الحصص: جرى تطبيق هذا النظام في الجزائر بموجب الأمر 63- 188 المؤرخ في 16 ماي 1963 والذي طبق بداية من جوان 1964 بهدف الحد من تدفق الواردات ونزيف العملة الصعبة وحماية بعض المنتجات الوطنية.
- ❖ التعريف الجمركية لعام 1963: بعد مرور سنة من الاستقلال صدر الأمر رقم 63- 414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963 يؤسس لأول تعريف جمركية جزائرية حيث فرضت على سلع التجهيزات تعريفه مخفضة عكس السلع النهائية لتشجيع واردات التجهيز الضرورية لبناء الاقتصاد الوطني.
- ❖ كما منحت مجموعة من الدول امتيازات جمركية من بينها فرنسا ودول المجموعة الأوروبية.
- ❖ التعريف الجمركية 1968: لقد وضعت التعريف الجديدة معدلات جديدة وحذفت الإمتياز الجمركي الخاص بدولة فرنسا كرد فعل على الإجراءات المتخذة بخصوص صادرات الجزائر وأضافت في خانة الامتيازات مجموعة من الدول التي أبرمت عقود تجارية مع الجزائر.
- ❖ مراقبة الصرف: اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الخاصة بالصرف فبعد إنشاء البنك المركزي 1963 وانسحاب الجزائر من منطقة الفرنك صار لزاما قيام البنك المركزي بمراقبة كل أعمال الصرف.

## 2.4. الفترة الثانية ( 1970 - 1986):

بدأ مسار السياسة التجارية يتجه إلى الحمائية أكثر من اتجاهه إلى الحرية بداية من سنة 1967 كلفت الدولة الجزائرية مهمة الاستيراد للمؤسسات العمومية المختصة، ومع سنة 1971 أصبحت هذه المؤسسات تحتكر حوالي 80% من مجموع المعاملات التجارية الجزائرية وفي نهاية 1971 تم تعميم احتكار المؤسسات العمومية لعمليات الاستيراد. كما تميزت الفترة بحرية التصدير بموجب القانون 74-11 باستثناء عملية تصدير المواد الأساسية وإعادة التصدير للبضائع ونظرا لقصور هذه التدابير في تحقيق أهدافها تم إقرار تدابير جديدة خلال هذه الفترة منها:

- ❖ إصدار القانون 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 المتضمن تأميم التجارة الخارجية؛
- ❖ اعتماد تعريف جمركية جديدة سنة 1973 بموجب الأمر رقم 72-68 المؤرخ في 29 ديسمبر 1972 قصد تدعيم مخططات السياسة التنموية؛
- ❖ إقرار تعريف جمركية جديدة بداية من 1986 بموجب قانون المالية التكميلي 1986 حيث تم رفع معدل الرسم الجمركي الأقصى من 100% إلى 120% وارتفاع عدد المعدلات الجمركية المطبقة من 5 إلى 19 معدل، حيث كان الهدف من القانون هو زيادة التحصيل الضريبي من قطاع التجارة الخارجية لتمويل العجز الحاصل بسبب الأزمة البترولية 1986؛
- ❖ إصدار تراخيص الاستيراد حيث تم إقرارها بموجب الأمر 74-12 المؤرخ في 30 جانفي 1974 وقد أقرت ما يلي:
  - يمكن للقطاع العام القيام بالاستيراد تحت غطاء الرخص الإجمالية للاستيراد؛

- يمكن للخوادم الاستيراد عن طريق رخص الاستيراد؛

#### 3.4. الفترة الثالثة: 1986-2014:

لقد أثير تراجع أسعار البترول سنة 1986 على مؤشرات الاقتصاد الجزائري تأثيرا بالغيا فقد أظهر كل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري رصيذا سالبا مما أدى إلى اتخاذ جملة من التدابير من شأنها تصحيح الوضع في كافة المجالات من بينها مجال التجارة الخارجية حيث صدر المرسوم التشريعي 88-29 الذي نص على أن استيراد السلع يتم في إطار النظام الوطني للتخطيط وعن طريق الوكالة أو الامتياز الذي تمنحه الدولة وفقا لدفتر الشروط وقد تم إقرار مجموعة من القوانين و التدابير نذكر منها:

❖ صدور المرسوم التشريعي 89-01 المؤرخ في 15 جانفي 1989 أصبح بإمكان المؤسسات الخاصة التدخل في التجارة الخارجية؛

❖ أقر دستور 1989 التوجه نحو الإنفتاح التجاري في إطار التعاون وإيجاد الحلول مع صندوق النقد الدولي تعهدت الجزائر بالقيام بإصلاحات اقتصادية والتحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛

❖ صدور قانون النقد والفرس (90-10) في أفريل 1990 والذي نص على:

- حرية حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر؛

- فتح المجال لرأس المال والاستثمار الأجنبي والترخيص لقيام الشراكة مع الأجانب وفق قاعدة 49% 51%.

- فتح ملحقات للبنوك الأجنبية في الجزائر؛

❖ صدور المرسوم التنفيذي 91-37 في 13 فيفري 1991 المتعلق بآليات التدخل في ميدان التجارة الدولية حيث نص على:

- التحرير الفعلي وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث وبموجبه أصبح يمكن لأي شخص طبيعي أو

معنوي وكل مؤسسة خاصة أو عمومية التدخل في التجارة الخارجية تصديرا أو استيرادا وهذا ما أثر

سلبا على المنتجات الوطنية من خلال توجه المستوردين إلى استيراد كميات هائلة من السلع النهائية.

- تم إنشاء لجنة لمتابعة عمليات التجارة الخارجية "ADHOC" مهمتها مراقبة استعمال الموارد المالية الموجهة لتمويل التجارة الخارجية.

❖ أصدرت الحكومة بموجب التعليم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992 قائمة المنتجات الممكن استيرادها حيث قيدت استيراد بعض المواد.

لقد أدى تفاقم الديون الخارجية إلى رضوخ الجزائر لمطالب المؤسسات المالية الدولية فاتخذت جملة من التدابير التي

أدت إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية وتم ذلك بموجب برنامج "DAS" الذي اتبعته الجزائر لمدة ثلاث سنوات حيث نص على (حكيم، 2021، صفحة 323):

- تحرير التجارة الخارجية؛

- إلغاء قائمة المنتجات المحظورة ؛

- إلغاء لجنة مراقبة عمليات التجارة الخارجية "ADHOC"؛

- إلغاء الرسم التعويضي وتخفيض الرسم الجمركي الأعلى من 60% إلى 50% ثم إلى 45% سنة 1997؛

- تخفيض سعر الصرف وإلغاء الرقابة على النقد؛

- إلغاء كل القيود الإجرائية المطبقة من طرف بنك الجزائر.

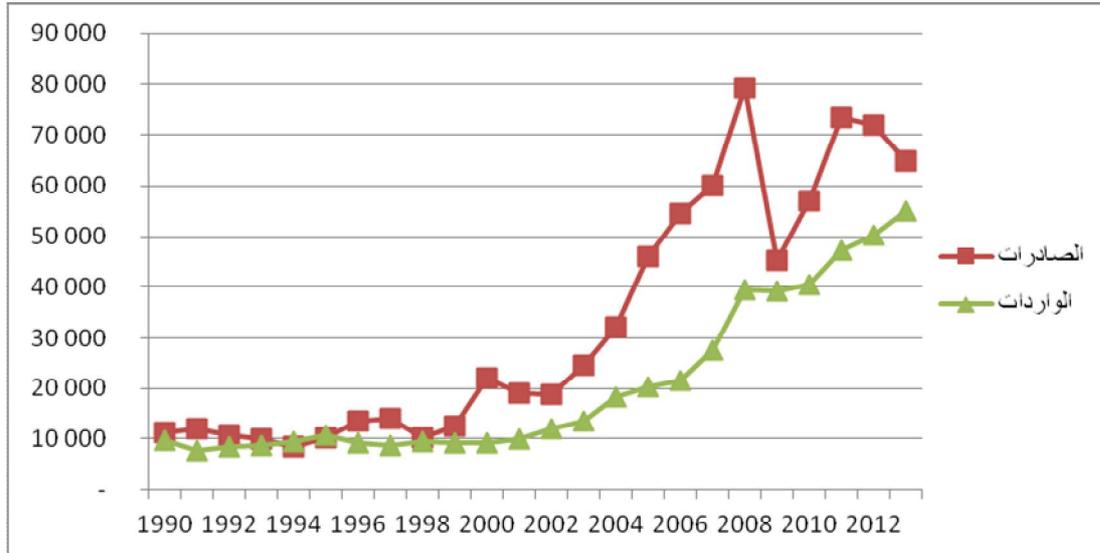
وقد نص القانون 03-04 في مادته الثانية على أن إنجاز عمليات استيراد المنتوجات وتصديرها يكون بحرية. بالإضافة لما سبق قامت الدولة الجزائرية بجملة من القرارات والاتفاقيات الثنائية مع دول أو تكتلات اقتصادية إقليمية منها:

❖ الإتفاقية التجارية مع دولة الأردن التي تم إمضاءها في 19/5/1997 ودخلت حيز التنفيذ مطلع 1990 حيث تم بموجبها إعفاء المنتجات ذات المنشأ الأردني أو الجزائري من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى حيث تم إعفاء بعض السلع من هذه القائمة:

❖ المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حيث وقعت سنة 1981 وطبقت في 2009 حيث ضمت 18 دولة عربية وهدف إلى إقامة منطقة عربية للتبادل الحر بين الدول المتعاقدة.

اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبموجب هذه الاتفاقية تم إعفاء السلع الصناعية ذات المنشأ الأوروبي مع الرسوم الجمركية كما تعفي من كل الإجراءات تحديد الكمية وبموجب اتفاقية تم إعفاء السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري من الرسوم الجمركية وتقسيم الرسوم بالنسبة للسلع الزراعية، كما تم الاتفاق على التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية التي بقيت ليتم إلغاؤها بعد 7 إلى 10 سنوات من دخول الإتفاق حيز التطبيق.

الشكل 1: تمثيل بياني لصادرات وواردات الجزائر خلال الفترة 1990 – 2013



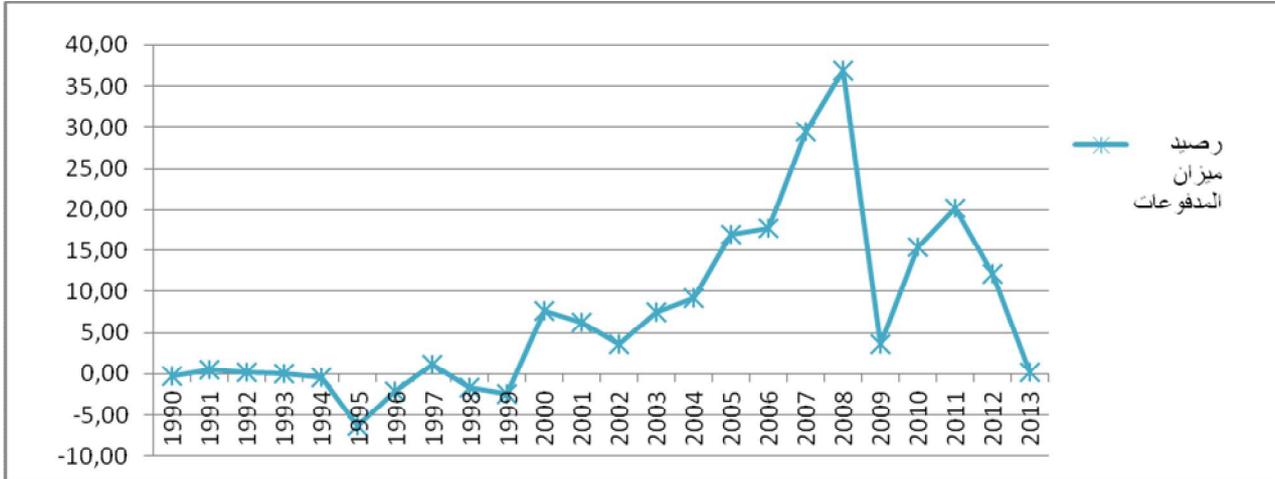
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك. من خلال الشكل رقم 1 نستنتج أن اتباع الجزائر سياسات لتحرير التجارة الخارجية انعكس فعلا على حجم الواردات فبعد أن كانت 9.684 مليون دولار أمريكي في سنة 1990 أصبحت 55.028 مليون دولار في سنة 2013 فقد سجل خلال هذه الفترة ارتفاعا متواصلا لحجم الواردات كنتيجة لتحرير التجارة الخارجية من كل القيود.

أما الصادرات فقد سجلت قيمتها تذبذبا خلال هذه الفترة غير أنها ظلت مرتبطة بأسعار البترول وبالتالي لم تحقق السياسات التجارية المنتهجة أي من أهدافها الذي كان من بينها تشجيع التصدير ورفع القيود عنه وتحقيق التبادل الحر من خلال الاتفاقيات التجارية الدولية، تجدر الإشارة أن قيمة الصادرات قد شهدت تراجعا رهيبا سنة 2009 قد بلغت 45.194 مليون دولار أمريكي بعد أن كانت قد بلغت 79.298 مليون دولار أمريكي سنة 2008 بسبب الأزمة البترولية 2008 و

## أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995 - 2020

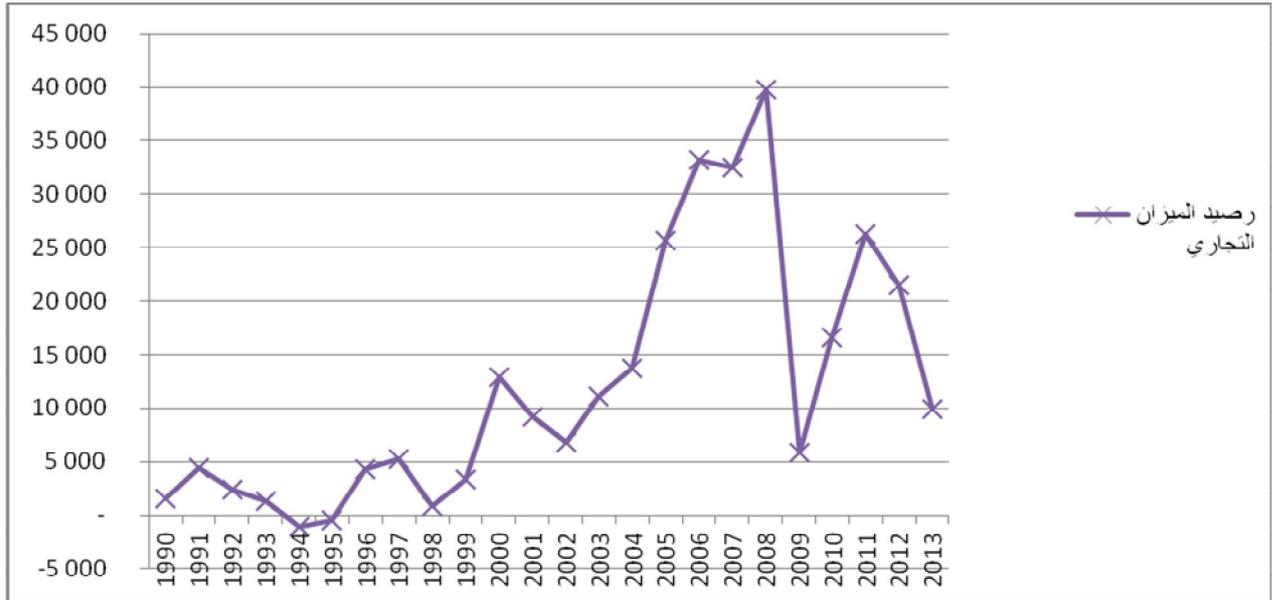
تراجع أسعار البترول مما أدى إلى تراجع مداخيل الجزائر من صادرات المحروقات ، لتعاود قيمة الصادرات الإرتفاع التدريجي من جديد فتصل إلى 64.974 مليون دولار أمريكي سنة 2013 بعد استقرار أسعار البترول .

الشكل 2: تمثيل بياني لرصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2013



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الجزائري.

الشكل 3: تمثيل بياني لرصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2013



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك- من الشكل 2 و الشكل 3 يتضح أن السياسات التجارية المنتهجة خلال الفترة 1990 - 2013 أدت إلى تأثر ميزان المدفوعات كنتيجة لتأثر الميزان التجاري بها من خلال التدفق الكبير للسلع والبضائع إلى الجزائر كنتيجة لتحرير التجارة الخارجية ، لقد سجل ميزان المدفوعات استقرار في السنوات 1990 – 1991 – 1992 – 1993 – 1994 فتراوح رصيده بين 0.24 – و 0.2 مليار دولار أمريكي .

أما في سنة 1995 فقد سجل الميزان التجاري عجزا قدر ب 0.521 – مليون دولار أمريكي وسجل ميزان المدفوعات عجزا قدر ب 6.33- مليار دينار جزائري كأقصى عجز سجل في تلك الفترة ، ويعود ذلك إلى تباعية الاقتصاد لأسعار المحروقات بالدرجة الأولى وإلى سياسة تحرير التجارة الدولية بالدرجة الثانية والتي سمحت بتدفق السلع الى الداخل دون قيود ولم تتمكن من تشجيع التصدير وتحقيق أهدافها.

ما يلاحظ أيضا أنه في الفترة من 2000 إلى 2008 سجل كل من الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات فائضا متزايدا حيث وصل رصيد ميزان المدفوعات إلى 36.99 مليار دولار أمريكي سنة 2008، أما في سنة 2009 وبعد الأزمة البترولية وتراجع اسعار البترول فقد سجل ميزان المدفوعات تراجعا ووصل رصيده 3.6 مليار دولار أمريكي ثم واصل الإرتفاع فبلغ 12.136 مليار دولار أمريكي سنة 2012 وفي سنة 2013 تراجع الرصيد فبلغ 0.134 مليار دولار أمريكي في سنة 2013 كنتيجة لتراجع أسعار البترول.

#### 4.4. الفترة الرابعة 2014 إلى 2020:

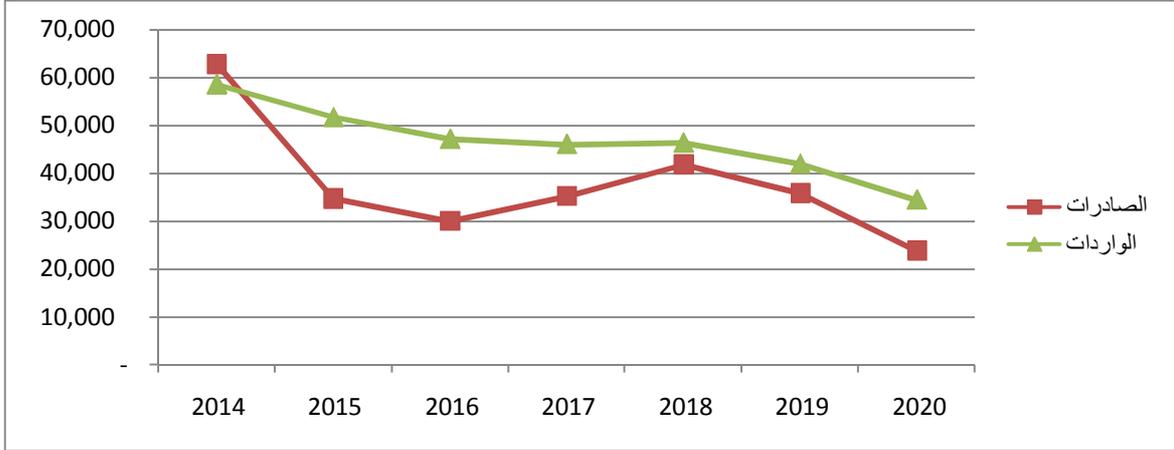
من بين أهم السياسات والإجراءات التي تم استخدامها أو تطويرها لمراقبة التجارة الخارجية نذكر:

- ❖ الإجراءات الإدارية: قرار التوطين البنكي: حيث نصت المادة 29 من النظام 07-01 تخضع كل عملية استيراد أو تصدير للسلع والخدمات إلى إلزامية التوطين لدى وسيط معتمد وهذا يتم إما لدى البنك أو أي مؤسسة مالية جزائرية. هذا الإجراء من شأنه كبح المبادلات التجارية فهو يزيد من التعقيدات الإدارية كما أن البنوك تطلب تشكيل مؤونات بمبالغ الصفقات لمدة طويلة قبل إتمامها وهذا ما يصعب عمليات الاستيراد ويجعلها قليلة كما أن الإجراء يستغرق وقتا طويلا مما جعله قييدا جديدا يضاف إلى القيود الأخرى.
- ❖ إعادة النظر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في سنة 2020 وبعد تسجيل عجز مستمر في الميزان التجاري دام من سنة 2015 إلى 2020 حيث بلغ في سنة 2016 أقصى قيمة له 17.063 - مليون دولار طلبت السلطات الجزائرية إعادة النظر وتقييم الاتفاقيات التجارية لاسيما اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- ❖ العودة إلى القيود الكمية والحصص وتراخيص الاستيراد إن العجز المسجل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة فاتورة الواردات مع تسجيل تدني مستوى أسعار النفط دفع السلطات الجزائرية إلى وضع مجموعة من القوانين التي أعادت القيود الكمية سواء بنظام الحصص أو بتراخيص الاستيراد التي نذكر منها:
  - القانون رقم 15-15 المؤرخ في 15/07/2015 في مواد 2، 3، 6
  - المادة 2: أضافت شروطا جديدة للسلع منعت استيراد السلع التي تخل بالأمن والنظام العام والأخلاق وتؤثر على صحة الأشخاص والحيوانات والثروة الحيوانية والنباتية وبالتراث التاريخ؛
  - المادة 3 نصت على: يمكن تطبيق قيود كمية أو نوعية أو تدابير لمراقبة المنتوجات عند استيرادها أو تصديرها ضمت الشروط المنصوص عليها؛
  - المادة 6: أقرت بأنه يمكن وضع رخص استيراد أو تصدير المنتوجات بغرض الإدارة.
- بدأ العمل الفعلي بنظام رخص الاستيراد بتاريخ 2016/6/1 تشمل نظام الحصص الكمية ملف استيراد السيارات حيث تم منح حصة كمية للعربات المستقلة.
- العودة لاستعمال آلية الحظر قامت الجزائر في هذا الصدد بمنع استيراد 851 منتج في بداية جانفي 2018 حيث نص على ذلك المرسوم التنفيذي رقم (02-18) المؤرخ في 7 جانفي 2018 وقد تم تعديل القائمة في شهر ماي 2018 بإصدار قائمة جديدة نظم 877 منتجا ممنوعا من الاستيراد وفقا لما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم (139-18) الصادر بتاريخ 21 ماي 2018.
- الرسوم الجمركية: تم رفع الرسوم الجمركية للعديد من المنتجات للعديد من المنتجات النهائية من بينها: أجهزة الإعلام الآلي، الحاسوب المحمول، عربات التبريد، الهواتف النقالة.

## أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995 - 2020

وفقا للمادة 115 من قانون المالية 2018 الصادر في الجريدة الرسمية المؤرخة بتاريخ 28 ديسمبر 2017 فقد تم إقرار رسم إضافي مؤقت "DAPSS" على 1095 منتج حيث تراوحت نسبته بين 30% إلى 120%، وقد تم إعادة النظر في هذه القائمة لتصبح 982 في أبريل 2014.

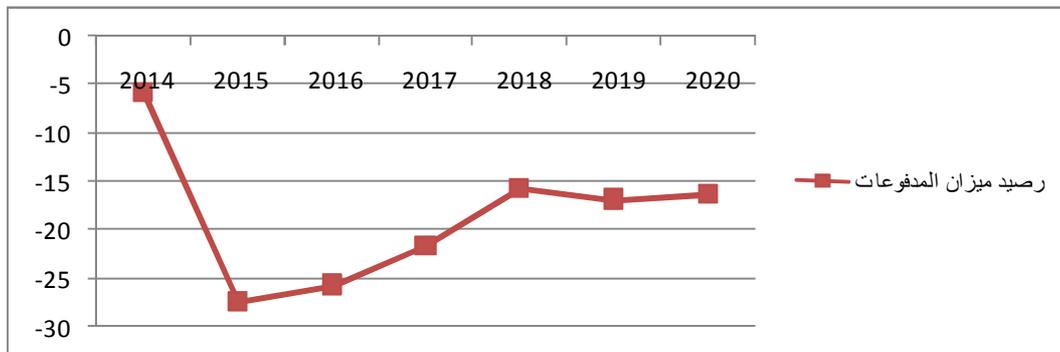
الشكل 4: تمثيل بياني لصادرات و واردات الجزائر خلال الفترة 2014 – 2020



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك- من خلال الشكل 4 نستنتج أن تراجع أسعار البترول إثر الأزمة البترولية سنة 2015 كان له أثر كبير على قيمة الصادرات الجزائرية فبعد أن كانت 62.388 مليون دولار سنة 2014 أصبحت 34.668 مليون دولار أمريكي في سنة 2015 مسجلة تراجعاً يفوق 40% و عاودت لأستقرار في السنوات 2016 – 2017 – 2018 ، وفي سنة 2019 ومع الأزمة الصحية العالمية إثر تفشي وباء كوفيد 19 و الركود المسجل في الاقتصاد العالمي فقد تراجعت صادرات الجزائر وبلغت 35.32 مليون دولار أمريكي .

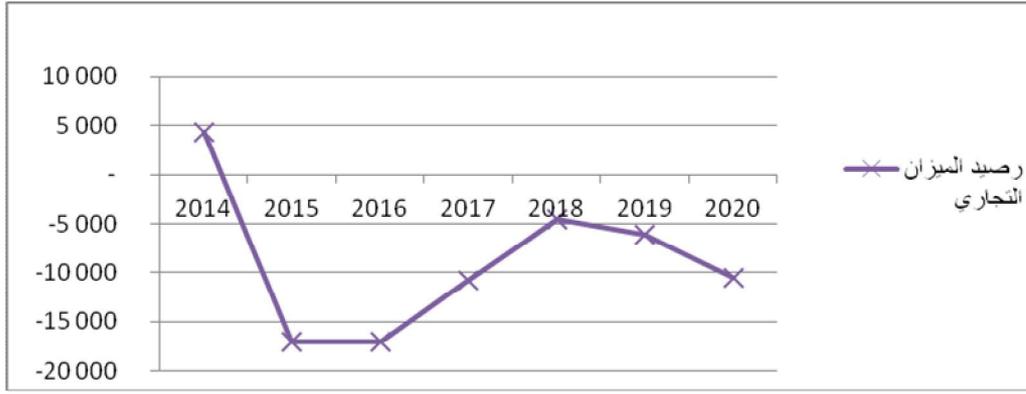
وفي سنة 2020 بلغت 23.796 مليون دولار أمريكي مما جعل السلطات الجزائرية تدق ناقوس الخطر والقيام بمراجعة شاملة للسياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية فأقرت السياسات الحمائية المذكورة سابقا مما أثر على الواردات فجعلتها تتناقص بشكل ملحوظ فقد سجلت في سنة 2014 أعلى قيمة بـ 58.580 مليون دولار أمريكي وسجلت أدنى قيمة في سنة 2020 بـ 34.391 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعتبر نجاحاً للسياسات التجارية المنتهجة على مستوى الواردات أما الصادرات فظللت تابعة لمجال المحروقات.

الشكل 5: تمثيل بياني لرصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 2014 – 2020



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الجزائري.

الشكل 6: تمثيل بياني لرصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2014 – 2020



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك- من خلال الشكلين 5 و 6 نلاحظ أن كل من رصيد ميزان المدفوعات و رصيد الميزان التجاري سجلا عجزا في سنة 2015 حيث بلغ العجز في ميزان المدفوعات 27.497- مليار دولار أمريكي ونتيجة الأزمة البترولية 2015 وبعد تدخل السلطات الجزائرية وإقرار السياسات التجارية المذكورة سابقا وفرض سياسات حمائية على الواردات من السلع والبضائع تم تخفيف العجز في السنوات 2016 – 2017 – 2018 حيث وصلت قيمة العجز في سنة 2018 إلى 15.82- مليار دولار أمريكي . وبفعل الأزمة الصحية و البترولية سنة 2019 عاد رصيد ميزان المدفوعات إلى العجز فوصل إلى 16.93 – مليار دولار أمريكي في سنة 2019 و 16.27 مليار دولار أمريكي في سنة 2020 .

غير أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول فإن السياسات التجارية ظلت عاجزة عن التأثير المأمول على ميزان المدفوعات في الجزائر.

##### 5. الخلاصة:

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة :

- ❖ يوجد أثر سلبي لسياسات التجارة الخارجية الجزائرية على ميزان المدفوعات فقد ظهر هذا الأثر عند تطبيق سياسات تحريرية للتجارة الخارجية، مما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات شكلت ضغطا سلبا على ميزان المدفوعات تمت تغطيته من إيرادات قطاع المحروقات وذلك خلال الفترة 1990 - 2014 ؛
- ❖ يوجد أثر إيجابي لسياسات التجارة الخارجية الجزائرية على ميزان المدفوعات فقد ظهر هذا الأثر عند تطبيق سياسات حماية التجارة الخارجية مما أدى إلى تراجع حجم الواردات وذلك أدى إلى تخفيف عجز ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014 – 2020؛
- ❖ يمكن القول بأن سياسات التجارة الخارجية في الجزائر لم تنجح في تحقيق الهدف المنشود خلال الفترة 1990 – 2014 ونجحت في تحقيق الهدف المنشود خلال الفترة 2014 – 2020 .

##### 6. خاتمة:

من خلال دراسة الباحثين لأثر سياسات التجارة الخارجية على [ميزان المدفوعات] اتضح أن سياسات التجارة الخارجية تؤثر جزئيا على [ميزان المدفوعات]، فبعد الاستقلال كان الهدف من تطبيق سياسات حمائية هو مراقبة التجارة الخارجية، وحركة النقد الأجنبي، أما الفترة الثانية فتميزت بتطبيق سياسات تحرير التجارة الخارجية كان الهدف منها ملائمة الاقتصاد الجزائري لمتطلبات المؤسسات المالية العالمية، وترقية الصادرات، غير أن العكس هو الذي تحقق فارتفعت الواردات نتيجة لتحرير التجارة الخارجية مما شكل ضغطا على [ميزان المدفوعات] تمت تغطيته بإيرادات قطاع المحروقات، غير أن

تراجع أسعار البترول، وأزماته المتكررة جعلت [ميزان المدفوعات] يحقق عجزا متتاليا مما دفع السلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في سياسات التجارة الخارجية المنتهجة، وإقرار سياسات [حمائية] هدفت إلى كبح و تقييد [الواردات]، وقد ظهر فعلا أثر هذه السياسات على [ميزان المدفوعات]، فقد أدت إلى تقليص العجز المسجل خصوصا مع تراجع أسعار البترول.

من خلال ماسبق واستنادا على نتائج هذه الدراسة يمكن اقتراح مايلي:

- ✓ إقرار سياسات تجارية وفق دراسة على المدى المتوسط والطويل قصد تنظيم التجارة الخارجية وتحقيق تبادل تجاري مع الخارج يحقق الأهداف المنشودة؛
- ✓ تدعيم الانتاج المحلي من خلال إنشاء المزيد من المناطق الصناعية؛
- ✓ استخدام إيرادات قطاع المحروقات لتهيئة البنية التحتية وبالتالي تحضير مناخ استثمار أكثر ملاءمة؛
- ✓ إن تحقيق توازن في ميزان المدفوعات يتطلب القيام باصلاحات اقتصادية شاملة لكل قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- ✓ إن انتهاج سياسات حمائية من شأنه التأثير على حجم المعروض من السلع محليا و بالتالي ارتفاع الأسعار و ندرة المنتجات كما و نوعا.

#### 7. قائمة المراجع:

- <sup>1</sup> علي داوود حسام، وآخرون. (2002). اقتصاديات التجارة الخارجية. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- <sup>2</sup> مطر موسى سعيد، وآخرون. (2001). التجارة الخارجية. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- <sup>3</sup> العصاد رشاد، الشريف عليان، و داوود حسام، و سلمان مصطفى. (2000). التجارة الخارجية. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- <sup>4</sup> حمادي الجاسم كاظم عبادي. (2015). جغرافية التجارة الدولية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- <sup>5</sup> عبد الخالق أحمد. (1999). الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية. عمان: بدون دار نشر.
- <sup>6</sup> اللحام محمود عزت، كافي مصطفى يوسف، الضلاعين علي فلاح، و الباكور علاء مسلم. (2017). العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل التكنولوجيا المعاصرة. عمان: دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع.
- <sup>7</sup> زواد نجاة. (جوان، 2022). أثر السياسات النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 - 2019. دفا تر، 18، 742-756.
- <sup>8</sup> الحسني عرفات تقي. (2002). التمويل الدولي الطبعة الثانية. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- <sup>9</sup> الحاج طارق. (1998). علم الاقتصاد ونظرياته. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع والطباعة.
- <sup>10</sup> ابراهيم الشوملي سهير. (2020). إدارة مالية دولية. عمان: دار الإعصار العلمي.
- <sup>11</sup> بن منصور ليليا، وعجالي دلال. (2019). التجارة الدولية بين النظري والواقع دراسة تحليلية. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- <sup>12</sup> كمال سي محمد، و صباغ ربيعة. (2017). المالية الدولية والأزمات المالية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- <sup>13</sup> مفتاح حكيم. (2021). السياسات التجارية الجزائرية وأزمات تراجع أسعار البترول. مجلة الإبداع، 11، 310 - 327.